الگطنة چانت بحلوگنا... اليوم صارت بآذانهم

ثامر

من السهل ان يعزى خضوع الشعوب وخنوعها الى جبروت الدكتاتور في سلب إرادتها أو الى ألوهية المؤسسات الدينيه وقدرتها على أسر العقول وحشرها في بوتقة طاعتها، بينما تباين ثقافات الشعوب يؤكد بأن الكسل والتخلف والاتكالية هي التي تمنعه من مواجهة الواقع و أخذ المبادرة بيده.

في لقاء حدث صدفة مع كاهن محترم، بادرني بسؤال "أشو ما جاي تبين" ظننت انه يسألني عن سبب عدم حضوري قداس الآحاد في الكنيسة.

إجابتي السريعة أمتعت الأب و قادتنا الى دردشة مفيدة حيث أجبته: "منكم" !! اي انتم السبب.

رد علي مبتسماً: حتى لو صحت إجابتك، لاتنس قول السيد المسيح "اسمعوا أقوالهم ولا تفعلوا أفعالهم".

توقفت قليلا امام حجته الدفاعية التي أشك في توافقها مع ثقافات الشعوب ومتطلبات العصر، ثم سألته: متى قال سيدنا المسيح هذا الكلام؟ أجابني " قبل ألفي عام".

قلت: حسنا رابي "استاذ"، بعد ألفي عام من التطور!! ألا تراني قادرا على قراءة ما عجز سواد الأميين عن قراءته وفهمه؟ لانني أقر بعدم قدرتي على التفلسف لاهوتيا في تفسير نصوص الانجيل، علماً أن أقوال السيد المسيح هي من السلاسة بحيث لا يتطلب تفسيرها اي تعمق، ثم ما تقييمكم للتفاسير اللاهوتيين المتضاربة؟ ألم يحملوا النص تعقيدات نتج عنها إنقسام المؤمنين البسطاء وزعزعة درجة إيمانهم؟ هز الاب رأسه مبتسما قائلا: "نعم هذا قد حصل فعلا لكن لا يصح الا الصحيح".

في الحقيقة، نباهة الأب وطيبته، شجعتني الى قول المزيد مما عندي، فبعد أن شكرته على رده، رجوته السماح لي بإبداء رأي تمنيت ألا يزعجه، أجابني: "تفضل بكل سرور".

قلت له: يا رابي العزيز، أود ان أؤكد بأن شخصكم الكريم وهكذا كافة الأبيان، ليست المقصودة في تعليقي، ولكن حضرتكم إستشهدتم بقول السيد المسيح الذي يأمرنا الاستماع الى ما يقوله الكاهن بإعتباره حامل درجة الوسيط الروحي بيني وبين السيد المسيح، لكن المنطق يقول، لوكان ما يطرأ من متغيرات على ثقافات الشعوب يعنينا و يهمنا كرعية اوكرجال دين، لكان الإبداع واحد من عناصر مواكبة التطور، و لكانت المسؤولية الأخلاقية والمنطقية تحتم علينا كمتدينين، ضرورة التعرف أولا: على شخص وخلق هذا الوسيط الكريم ودرجة تأهله لمهمته، و ثانيا: إطلاعنا على ممارساته اليومية، ثم مطالبته بتعريفنا بما يمتلكه من أموال الأرض، حينها سيكون لي وللآخرين رأيا ربما يتعارض مع فكرة تخويل الكاهن التكلم بإسم سيدنا المسيح والمسيحية، أي يكون الأجدر بنا والأنسب أن نتعرف أولا على أفعالكم ثم الأستماع الى أقوال المسيح على ألسنتكم؟ مارأيكم رابي؟

إبتسم الكاهن مرة أخرى، لكنه لم يستطع إخفاء ملامح إستغرابه، أحسست حينها بأني أثقلت عليه حجة، لذلك ولكي أرطب الجو، حكيت له مختصرا الكلام مع قسيس آخر غضب مني لاني تجرأت وطالبت بإعطاء الرعية مهما كان دينها الحق في انتخاب مسؤولها الروحي، سواء كان كاهنا او ملا أو شيخا، ما رأيك بهذا الإقتراح يا رابي؟ وهل في كلامي ما يغضب؟ أجابني كلا، هذه مجرد إجتهادات ربما تجد من يطبقها مستقبلاً".

انتهى حديثنا ثم شكرته بصدق على تقبله للرأي.

المسيحية يا سادتي هي أسمى من أن تغدو سلما لتسلق الكروش على العروش وركب السيارات الفارهة والسكن في القلل المليونية ومؤمني الأبرشيات يتلقون الصفعة تلو الأخرى في أوطانهم التاريخية، بكل صراحة وبدون النيل من أحد القول، إن الوسيط بيني وبين السيد المسيح، منتظرا كان أم متكلفا قد أوصلتنا إجتهاداته "اللاهوتية" الى فرز نحل تحيط به وتشكيل أخرى مذهبية لتقديم الذبائح و الهدايا بعد ان تم شطري عن ابناء عمومتي ونبذي من قبل بني قومي، ولمن يتهمني بالالحاد، أرجو له بنصيحة طبيب بخلف عله عقلته، وإلا كيف يقبل العقل السليم برجل دين او متدين في التصرف بتفسير النص لتقسيم أتباع المسيح وتبرير زج نفسه في أمور دنيوية مكسبية او سياسية سلطوية ثم يصفعنا بتهمة الإلحاد لمجرد رفضنا لممارساته.

عودة الى موضوعة الگطنه التي كنت الحلوگ يومها وصنت الاذان فيما بعد، بعد عقود من مآسي خدع الدكتاتور و مكر نظرية القائد و خطابته الرنانه، سخر أجهزته الامنية والحزبية لفرض نظريته الماكرة قسريا، ترهب من يتجرأ نقدها، وتقتل من لا يردد عباراتها، إستمرت هذه الآلة تدور عقودا في ترويض عقول الأجيال و بدعم من ماكنة المعسكر الغربي ليعوّد الشعب على ثلاثي مرعب، إما التملق او الصمت او الموت، أي إما ان تبدع بالتملق في ترديد كلمة نعم للقائد او ان تقبل بالگطنة في فمك وتسكت، او أن تحفر قبرك بيدك.

بالمناسبة، أتذكر واحدة من تلك القفشات في إحدى المناسبات، سأل الدكتاتور أحد رفاقه المقربين: يا فلان ساعه بيش؟ أجابه الرفيق بكيفك سيدي".

زال الدكتاتور وإستبشر المواطن محتفلا برمي الگطنه من فمه وليس بالأحتلال، ليحكي ما لم يستطع ان يحلم به في السابق، ولكن مدرسة الدكتاتورية وما أدرك بمناهجها، لقد عودتنا توريث ميكانيكيتها التي تتناسب درجة وعينا و بأشكال متعددة كما الحرباء تتلون وتتقلب حسب الظروف والمناخات، في البدء تمسكن علينا المناضل في تسويق مظلوميته ممن سبقه، وبرفع شعار إشباع الجواعي وهو يتسلق سلم الطغيان، وبعد إستمكانه السيطرة على مرافق الدولة وأجهزتها السلطوية، عندها يلقن عليك منيّة الحكي والطلب بما تريد، لكن من سيستمع ومن سيجيب؟ إن ديمقراطية مناضلنا الكارثية فرضت عليه الإنشغال بمصالح حزبه و طائفته وقوميته وجيبه مما إضطرته الى إلتقاط تلك الگطنه من فمك ووضعها بأذنه.. ما الذي تغير إذن؟

الشعب العراقي منهك، لكنه يراقب جيدا ما يجري حواليه، بعد أن ذهب الى صناديق الاقتراع وإستجاب لعملية التغيير ومنح الفرصة لتصحيح الحال، على سياسيينا أن يتحصنوا من لحظة نفاذ الصبر، وعليهم ان يدركوا بأن زمن القفشات الثورية إنتهى، و ان وضع الگطنه في الآذن أمام كظم الجائعين وصراخاتهم ستولد لحظة غضب يثور فيها الأصبع البنفسجي ليخترق طبلة الآذن ويسوگ بالگطنه گبل.

اللهم لا شماتة بأحد لكن سماءنا فيها من الغيم ما يكفي لزخات الغيض.

الوطن والشعب من وراء القصد

التنمية الصناعية هل تقوم على حساب المستهلك؟

حميد الموسوي

كنّا قد أدلينا بدلونا وأبدينا رأينا بخصوص قانون الضرائب والتعرفة الجمركية الجديدة، حيث طرحنا بعض الملاحظات على صفحات هذه الجريدة الغراء في عمود صحفي تحت عنوان "يا فتاح.. يا عليم"، وقلنا فيما قلناه انه بمجرد تسريب خبر التفكير بالعمل في نظام التعرفة الجمركية دخل التجار الجشعون حالة الانذار والاستنفار وبدؤوا برفع اسعار السلع والمواد والاغذية واللوازم المستوردة بنفس النسبة المفترضة والتي ما زالت حبرا على ورقة وهي٢٠٪.

وقلنا ان تطبيق هذه التعرفة وبهذه النسبة وفي هذه الظروف سيعيد العراقيين الى حالة الحرمان التي عانوها في السنين المنصرمة، حيث كانت العوائل تشترك بثلاجة واحدة وتلفزيون واحد ومجمدة واحدة ان وجدت، وبعضها محروم من بعضها بل من اكثرها، وكان الحاسوب والستلايت حلما للبطرين، والسيارة خيالا للمجانين والغسالة ترفا للمسعدات". ونبهنا الى مسألة استشراء الفساد المالي والاداري وانشغال الحكومة بترتيب الاوضاع الامنية والتشكيلة الوزارية ومعالجة الازمات الخدمية، وعوامل مساعدة في عدم ضبط المنافذ الجمركية ما يعني قلة المردود المالي من هذه الخطوة "ان وجد" كما ان غياب الدور الرقابي للسيطرة النوعية سيسمح بدخول السلع الرديئة نفسها ومن نفس المناشئ، وبأسعار مضاعفة وفوق هذا و ذاك فان وضع هذه التعرفة سيقلل من فرص دخول المستثمرين الى العراق والذي هو احوج ما يكون الى قيام مشاريع استثمارية تعيد الاعمار، وتحل الازمات وتنعش الاقتصاد.

قد تكون الفائدة الوحيدة المرجوة والمفترضة من الضرائب قيام صناعة وطنية لكن هذا يحتاج الى سنين يكون المستهلك البسيط المحروم والمحدود الدخل الضحية الاولى والاخيرة والمغضوب عليه حتى يلاقي ربه.

وقد سررنا كثيرا بقناعة وزارة المالية بضرورة تأجيل العمل بقانون التعرفة الجمركية الجديدة وطلبها من مجلس النواب البت بذلك التأجيل قد يكون شهورا او سنة وبعدها يحلها حلال. قناعة الدوائر المالية جاءت على خلفيات ردة الفعل الجماهيرية والاعلامية، وضرورة اطلاع التجار ورجال الاعمال والمستوردين ومعرفتهم الكافية بتفاصيل القانون وكيفية تنفيذ العملية الجديدة يرون فيه توازنا وانصافا لجميع شرائح المجتمع حيث تراوحت نسبة الضريبة بين ٥% و ١٠٠% مع الاخذ بعين الاعتبار السلع الاستهلاكية الضرورية والادوية. تأتي اسلحة الصيد في مقدمتها والمشروبات الروحية والكحول ثم السكائر وبعدها محصول البصل والطماطة، على ان اولئك المشرعين اكدوا على" ضرورة توازن خطوات العمل بهذا القانون بحيث تكون متساوية ومتوازنة فيما يتعلق بحماية المنتج المحلي و العمل على تشجيع الصناعة المحلية من خلال توفير البنى التحتية الملائمة للنهوض بالقطاعين الصناعي والزراعي بخطى مدروسة تجنبا للوقوع بمشاكل".

ويبدو ان التنمية الصناعية لاتقوم الا على حساب المستهلك فاذا صممت الحكومة على القيام بنهضة تنموية صناعية وزراعية فيجب ان تبادر اولا الى تحسين الظروف المعاشية والخدمية للمواطنين وذلك بالقضاء على ازمات السكن والبطالة والطاقة وتوفير الحاجات الاساسية، ورعاية الارامل والايتام والمعوزين قبل الشروع بتنفيذ قرارات تخلف مردودات سلبية ولا تعود بالفوائد المرجوة على صعيد المردود المالي او قيام نهضة صناعية وزراعية وطنية. وهذا هو الاسلوب الأمثل والطريق القويم الذي اتبعته وسلكته الدول التي حققت طفرات تنموية على كافة الصعد وبزمن قياسي، فالشركات اليابانية الصناعية والزراعية و الخدمية والسياسية التي صار انتاجها لا يضاهى وبأسعار تنافس المنتوج الغربي هيأت لعمالها و موظفيها وخبرائها مساكن لائقة قرب محل عملهم، ومستشفيات مجانية متطورة، وأسواق مدعومة وحضانات ورياض اطفال ومدارس وجامعات نموذجية، ووسائل ترفيه متنوعة. ثم تبعتها الصين وكوريا وماليزيا والتي تحولت الى دول صناعية ذات اقتصاد متين خلال عقدين او ثلاثة عقود من الزمن بفضل السياسات الاقتصادية الناجحة المستفيدة من تجارب الشعوب المثابرة.

الماء يصعد الى الاعلى احيانا

بقلم :محسن العبيدي الصفار

للشعوب امثال مختلفة تعبر عن الشيء المستحيل حدوثه فمنهم من يقول عندما يصعد الماء الى الاعلى بدلا من الاسفل ومنهم من يقول عندما ينبت الشعر في كف اليد والاخرون يقولون عندما يرى الشخص اذنه والى غير ذلك من الامور المستحيلة التحقق في الواقع العملي.

وكان من الطبيعي في مجتمعنا العربي ان يوصف اي سعي لتغيير نظام حكم او حتى حمله على تغيير سياساته او على الاقل معاملة الشعب على انهم بشر وليسوا خرافا تذبح في العرس والعزاء على حد سواء بانه امر مستحيل وكان ذلك السعي يشبه باحد الامثلة التي ذكرتها اعلاه والسبب ان الحكام قد زرعوا في الشعوب ثقافة الخوف والرعب والقتل والسجن والتخوين لكل من تسول له نفسه المطالبة باي من الحقوق المدنية المشروعة التي يتمتع بها اي مواطن عادي خارج عالمنا العربي المزدهر.

فبدلا من صرف الاموال على التنمية الاقتصادية وايجاد فرص عمل للشباب الذين تزداد نسبة البطالة بينهم يوميا تجد الانظمة تصرف مبالغ طائلة على الاجهزة الامنية وافرادها وتجهيزاتها حتى تكاد هذه الاجهزة تستهلك نصف ميزانية الدولة ولايكفي جهاز امني واحد في الدول العربية بل يجب ان يكون هناك شرطة وأمن دولة وامن مركزي ووحدات مكافحة الارهاب ومخابرات ومباحث واخيرا اضاف الرئيس المخلوع مبارك جهازا امنيا جديدا سمي بوحدات البلطجية مجهزة باحدث انواع الجمال والخيول !! ولكي تبرر هذه الانظمة وجود كل هذا الكم من المخبرين والجواسيس على الشعب كانت تفتعل ازمات امنية مثل الارهاب كي تفرض احكاما عرفية وتمنع عمل الاحزاب وتعتقل من تشاء في اي وقت وتحتفظ به دون محاكمة الى ماشاء الله.

لقد سعت الانظمة التصفية الى قتل الرأي المخالف عبر تخوينه ووصفه بالعمالة لجهات خارجية واستغلت بذلك كل وسائل الاعلام المتاحة لها كي تشوه صورة كل من يعارضها وتهدم مشروعه وتجعل منه مجرد خائن يريد تدمير أمن الوطن والقضاء على استقلاله وتسليمه للاجنبي مع ان هذه الانظمة نفسها جعلت من بلدانها ساحة يمرح بها الصهاينة والامريكان دون حسيب او رقيب.

لعبت ثورة الاتصالات والاعلام وتعددية القنوات الفضائيات والانترنت وخروج الخبر من احتكار الدولة وسهولة الوصول الى الحقائق لكل مواطن دورا كبيرا في تغيير افكار الشعوب وخصوصا الشباب منهم وبدات فكرة استحالة التغيير تتلاشى تدريجيا وبدأ الشعب يفكر بأنه قادر على التغيير دون أن يؤدي ذلك الى حرب اهلية كما تحاول الانظمة ان تروج كي تثني شعوبها عن دعم اي حركة تغيير في المجتمع وتجعلهم يعيشون على قاعدة اللي تعرفه احسن من اللي ماتعرفوش!!

وعندما ثار الشعب التونسي واسقط زين العابدين بن علي في شهر واحد دون سلاح او قتال او حرب شوارع كان كمن ايقظ الشعوب كلها من سبات عميق، وحاولت الانظمة ان تبرر سقوط بن علي بمختلف التبريرات كي تقنع شعوبها ان الرجل لم يسقط بسبب الثورة الشعبية ولكن هيهات فقد استفاق المارد الذي حبسوه في قمقم صغير عشرات السنين ولم تعد الحيل تجدي نفعا لاقناعه بالعودة طوعا الى ذلك القمقم. والمارد الذي استفاق نشيطا وواعيا في مصر لم يعد يخاف من الرصاص الحي ولا سكاكين البلطجية ولا دعوات الممثلات والراقصات لقتله وخنقه، وبسط ساقيه واتجه بخطى واثقة تجاه المشعوذ الذي حبسه كل هذه السنين مستغلا اياه كعبد يلبي كل رغباته المريضة، وفي كل خطوة كان يدوس على الخوف في القلوب وعلى العملاء الصغار ممن حاول ان يضع المسامير امام قدميه العملاقتين ولكن هيهات فقد وصل المارد وامسك بالمشعوذ وبتلقفة واحدة اطاره هو ومن معه الى حيث لايعود سحرهم يضر أيا من الخلق.

نعم لقد اثبتت الشعوب التونسية والمصرية ان الارادة القوية قادرة على ان تجعل الماء يصعد الى اعلى وعلى تحقيق اي شيء في سبيل العزة والكرامة والعيش الكريم.

فالف تحية للشعب المصري البطل الذي ازاح الطاغوت واعاد لمصر هيبتها وكرامتها ومكانتها الطبيعي كرائدة للنهضة العربية ومنارة اشعاعها.

الفساد السياسي
كارثة تفجر الثورات

عدنان الصالحي*

يعرف الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة "الحكومية" لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية، وحسب معجم "اوكسفورد" يعرف بأنه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة" او كما يقول "الدكتور عبد اللطيف الصريخ" بأنه"... كل جهد منظم أو غير منظم يستهدف استغلال مقدرات الفرد او المجموع بإستخدام طرق غير مشروعة"، ويضيف "بأن الفساد سلسلة متصلة يعتمد بعضها على بعض تبتدئ بالفساد السياسي ويليه المالي ثم الإداري والأخلاقي والأمني وهكذا..". الأنظمة السياسية بكل أنواعها معرضة لمواجهة مثل هذا النوع من الفساد، لكنها تختلف نسبيا من بلد لآخر ومن سلطة لأخرى، وقد تكون لقوات الأمن والمدعين العامين في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف العنصري، بينما تكون هذه الجهات في بلدان أخرى مسخرة تحت جناح السلطة التنفيذية وبإمرتها. قد يصعب إثبات الفساد على ارض الواقع ولكن الدلائل تشير الى ان وجوده مرتبط بتردي الاوضاع فأينما حل فانه سيشكل ترديا واضحا على المستويات المختلفة، ولذا نشهد بان اهم ما يتصدر الاخبار التي تتحدث عن الفساد هو ما يرتبط بسوء الخدمات او غسيل الاموال او التلاعب بها.

السياسيون هم اكثر المتعرضين لمثل هذا النوع من الفساد، فبسبب حاجتهم إلى حشد الدعم المالي لحملاتهم الانتخابية او الشهية غير المشروعة لجمع الأموال و الأرصدة، إضافة الى محاولاتهم كسب ود بعض الأطراف السياسية الأخرى للسيطرة على سدة الحكم يكونون في مواقف مشبوهة بالفساد. للفساد السياسي نتائج خطرة جدا فبوجوده يكون التحايل على القانون منتشر وتعاطي الرشوة والتستر على سرقة المال العام والانتقائية في تطبيق القوانين في أعلى مستوياتها، وتكون الدولة بشكل ظاهري قشري مغاير للحقيقة بحيث تغرق في واقع مزر. والأخطر من جميع ذلك هو انتشار وتفرعن" الفساد المالي والإداري في الدولة بشكل يصل لأعلى المستويات بحيث يكون الأول بمثابة الأب فيما يكون الثاني بمنزلة الابن والتابع المباشر له، او كما عبر البعض عنه زواج السلطة بالمال. وبالرجوع الى الأحداث الاخيرة وما جرى ويجري في الدول العربية تجد إن السبب الأول وراء ما حدث هو وجود الفساد السياسي وتابعه المباشر الفساد المالي واستشرائه وتغلغل أصحاب النفوذ وسيطرة طبقات معينة على مقاليد الأمور وغياب او تغييب لدور المعارضة بشكل تام وتسخير الثروات والقدرات لمصلحة النظام، فالأحزاب والشخصيات الفاسدة وخصوصا"الحاكمة" منها تحتال على هكذا أوضاع ليسهل عليها التلاعب بالمال العام والتخلص من المسألة بشكل يسير إن وجدت، ومن هنا يسهل سيطرة الفساد المالي على اجهزة الدولة بكل مفاصلها خصوصا عندما تكون:

1. البنى الحكومية متناحرة ومترهلة مع تشعب كبير في مؤسسات الدولة بطريقة عشوائية لا علمية.

2. السلطة متركزة بيد صناع قرار غير كفوئين أو فاشلين اجتماعيا.

3. الديمقراطية غائبة او عاجزة او موجودة بشكل قشري.

4. عجز معلوماتي: ويشمل " انعدام الشفافية في الحكومة وغياب حرية المعلومات في صنع القرار، مع احتكار أو إهمال ممارسات حرية الكلام أو الصحافة، ضعف المساءلة وانعدام الإدارة والرقابة المالية الملائمة".

5. فرص ومحفزات وتشمل: "عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة دون قوانين فعالة، والتفاوت الكبير في قيمة رواتب الموظفين الحكوميين عموما". ٦. ظروف اجتماعية وتشمل: "النخب الأنانية المنغلقة وشبكات المعارف، كون السكان أميين أو غير مهتمين وعدم قابلية الرأي العام على انتقاء الخيارات السياسية الصحيحة".

7. عجز قانوني ويشمل: "ضعف سلطة القانون او تسييسه، ضعف المهن القانونية، عدم كمال العملية الانتخابية بشكل قانوني ودستوري".

8. حملات انتخابية مكلفة يتجاوز الإنفاق فيها المصادر الاعتيادية للتمويل السياسي.

9. رقابة غائبة غير كافية للحد من الرشى أو التبرع للحملات الانتخابية.

10. أحزاب وشخصيات فوق "سلطة القانون". في قبال ذلك فان أغلب الباحثين يرجعون ما وصلت اليه بعض الدول الغربية والمتقدمة منها من نجاح في حياتهم العلمية على ظاهر الحال ناتج من:

1- تراجع الفساد السياسي لدى أحزابهم الحاكمة اولا عموما والحكومات المشكلة من هذه الأحزاب ثانيا.

2- نشوء وظهور نخب وسطية متعلمة مستقلة وفعالة غير تابعة ولا خاملة. ٣- سيادة القانون على الجميع دون استثناء.

4- تثبيت دعائم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والتي بدورها هيأت ارض صلبة لنشوء جماعات الضغط والمعارضة الناجحة.

5- شفافية التعامل المالي و الإداري.

6- حرية الإعلام بكل أشكاله بما فيها حق الحصول على اي معلومة من مسؤولي ودوائر الحكومة.

7- توسع في ثقافة الفرد والمجتمع ونمو تفكيره بشكل مضطرد. وخلال أيام الاحتجاجات التونسية والمصرية فان الجميع ان يتحدث على أن الفساد هو من حرك الشعوب واسقط العروش ومن بينهم السياسيين في باقي دول المنطقة، ولكن تبقى المشكلة أن هؤلاء السياسيين لا يقرأون ما حدث بعين الاعتبار والعبرة، بل ان بعضهم يعتبر نفسه بمعزل عما يدور ومثل هؤلاء "النرجسيون" المتخفين عن حقيقة ما يدور، انما يحفرون خنادق بينهم وبين طبقات الأمة لأن أهواءهم طافحة وشهواتهم جامحة فهم يسلكون سالكين أودية بعيدة عن تطلعات شعوبهم وقواعدهم التي يحاولون اتخاذ الشرعية منها لتسلطهم، لكنهم في واقع الحال لا يؤتمنون على دين لله ولا على دنيا الناس. ومثل هؤلاء مهما استطاعوا من تجنيد أشخاص وأتباع لهم بشراء الذمم و الأقلام والسلاح فأنهم لن يكونوا بناة دول او قادة شعوب بقدر كونهم تجار بضاعة فاسدة استغلوا فيها مناصبهم وسلطتهم لسرقة قوت الشعب. ما يهمنا من الأمر كم اعتبرنا من درسي تونس ومصر؟، وهل وصلت الرسالة الى باقي السياسيين والحكومات؟، وهل سنشهد انتفاضة حقيقية ضد الفساد؟ أم إنهم سيصمون آذانهم ويغمضون أعينهم وكأن شيء لم يحدث وكأنهم لم يروا شيئا، حتى يأتي دورهم وعندها " ولات حين مناص".

* مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث

صلاح زبل

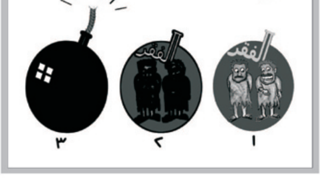

دولة المؤسسات

كريم خلف حسين

بعد ان انفرجت ازمة تشكيل الحكومة العراقية فأن حالة الاحباط واليأس لدى الشارع العراقي قد انفتحت نظرا واملا لغد افضل على مستوى الوضع الامني والمعيشي، خصوصا وان دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي هو الذي كلف بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية للمرة الثانية ولديه من الرؤى والتصورات الكثير في مجال الامن والخدمات والعلاقات الخارجية وان ما طرحة دولة رئيس الوزراء من برنامج تشكيل الحكومة بعد ما منحت الثقة في البرلمان، اكد على المضي في بناء دولة المؤسسات.

وهذا يدل على حنكة سياسية وتجربة ميدانية اذ لاتنجح الدولة اي دولة وربما يكون وضعها معاكس افضل من وضع العراق. دون تفعيل دور العمل المؤسساتي والذي يعتمد حقوق تفعيل دور العمل المؤسساتي والذي يعتمد حقوق المواطنة على الرغم من الانتماءات السياسية والمذهبية والطائفية والعرقية.

واعتماد معايير الاخلاص للشعب والوطن ونهجه الديمقراطي التعددي الاتحادي ضمن اطار الخيمة الكبرى العراق.

ولا فرق لمواطن على اخر الاّ بالكفاءة والقدرة على خدمة الشعب واحترام القوانين والدستور وضمن اطار الحقوق والواجبات.

للشعب حق على الدولة المؤسساتية وللدولة حق على شعبها بالالتزام بقوانينها واحترام اراداتها دون تميز او تهميش.

والقضاء على الفساد الاداري والمحسوبية والمنسوبية والقضاء على افة البطالة والتي تنخر بالمجتمع وانصاف العاطلين عن العمل بفرصة عمل حسب المؤهلات والكفاءة وبآليات سلسة ومرنة دون واسطات او علاقات الدولة ملك الشعب وهو صاحب الارادة بانتخاب من يمثله.

نريد ان نعمل بالبرنامج الوطني المؤسساتي لانه سينقذ العراق من حافة الهاوية والانهيار لاسمح الله وامالنا بنخبنا وقادتنا كبير.

وامالنا بشعبنا المظلوم الصابر اكبر على الفهم والادراك والتحسب واعطاء الحقوق والمطالبة بها وفق القوانين السارية في وضع الديمقراطية الوليدة في العراق.

الله والوطن من وراء القصد